

Received on (11-05-2023) Accepted on (12-08-2023)
<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.31.4/2023/3>

Factors Affecting Return on Assets in Jordanian Islamic Banks during the Period (2010-2021)- Comparative Study

Maysa'a Munir Milhem^{*1}, Rasmiah Ahmad Abu Mousa^{*2}

Associate Professor, Department of Economics and Islamic Banks, College of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid – Jordan, ^{*1}

Lecturer, Department of Banking and Finance, Al-Balqa Applied University, Salt – Jordan ^{*2}

*Corresponding Author : maysaa.m@yu.edu.jo , Rasmiah_m@bau.edu.jo

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting ROA in Jordanian Islamic and conventional banks during the period (2010-2021), the study used the descriptive analytical approach. The sample consisted of 13 Jordanian conventional banks and 3 Islamic banks. The study concluded that there is a statistically significant effect of internal and external factors on ROA in Jordanian conventional banks, and there is a statistically significant effect of internal factors on ROA in Jordanian Islamic banks, while there is no statistically significant effect of external factors on ROA in Jordanian Islamic banks during the study period. The study recommended that conventional banks should work to reduce credit risks because of their great impact on the ROA, and recommended expanding the establishment of Islamic banks in Jordan.

Keywords: Islamic banks, Conventional banks, Jordan, ROA.

العوامل المؤثرة في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2010، 2021) - دراسة مقارنة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في العائد على أصول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة (2010-2021)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من 13 بنكاً تقليدياً و3 بنوك إسلامية أردنية. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية والخارجية في العائد على أصول البنوك التقليدية الأردنية خلال فترة الدراسة، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأوصت الدراسة البنوك التقليدية بالعمل على تخفيض المخاطر الائتمانية لما لها من أثر بالغ في العائد على أصولها، كما أوصت بالتوسع في إنشاء بنوك إسلامية في الأردن.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، الأردن، العائد على الأصول.

المقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم مكونات القطاع المالي في الأردن، وتشكل البنوك التقليدية العدد الأكبر من هذه البنوك، بينما يقتصر عدد البنوك الإسلامية على 4 بنوك، وتتعدد أصول البنوك وتختلف في بعض مكوناتها بحسب طبيعة عملها، وتعتبر أصولها ذات أهمية في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

والموجودات أو الأصول عنصر أساسي في قائمة المركز المالي وتعبعن استخدامات الأموال، وتختلف استخدامات الأموال بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؛ ففي حين تعتبر القروض الاستخدامات الرئيسية في البنوك التقليدية، فإن البنوك الإسلامية تستخدم أموالها في صيغ التمويل الإسلامية من مشاركة ومضاربة ومرابحة وإجارة وغيرها، وتحقق البنوك التقليدية والإسلامية عائداً من خلال استخدام هذه الأصول، وهناك عوامل مختلفة تؤثر في هذا العائد، وقد تختلف هذه العوامل المؤثرة باختلاف طبيعة استخدام البنك لأمواله، وبالتالي تختلف العوامل المؤثرة على العائد على الأصول بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وقد جاءت هذه الدراسة للمقارنة بين أهم العوامل المؤثرة في العائد على أصول البنوك الإسلامية الأردنية والعوامل المؤثرة في العائد على أصول البنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م.

مشكلة الدراسة:

يعتبر العائد على الأصول من أفضل المؤشرات التي تقيس ربحية البنك، وذلك لأنه يعكس الكفاءة في استخدام أصول البنك لتحقيق الأرباح (Aziz, 2017)، ويتأثر العائد على أصول البنك بعدة عوامل تتنوع بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، ولاختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، قد يؤدي ذلك إلى اختلاف العوامل المؤثرة في العائد على الأصول بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما العوامل المؤثرة في العائد على أصول كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م؟
ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما العوامل الداخلية المؤثرة في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م؟
2. ما العوامل الخارجية المؤثرة في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. بيان العوامل الداخلية المؤثرة في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م.
2. بيان العوامل الخارجية المؤثرة في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية الأردنية خلال الفترة 2010-2021م.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة مما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

- 1- إبراز أهمية اختلاف استخدامات الأموال في البنوك في اختلاف العوامل المؤثرة على عائدها.

2- تعتبر ذات أهمية للباحثين في العلوم المالية والمصارف الإسلامية في التعرف على العوامل المؤثرة في العائد على أصول البنوك الأردنية.

ثانياً: الأهمية العملية:

- 1- توجيه إدارات البنوك الأردنية الى التركيز على أهم العوامل المؤثرة على ربحية الأصول.
- 2- تعتبر ذات أهمية للإدارة في البنوك الأردنية لاتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة لتعظيم العائد على الأصول.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة السابقة، لا بد من اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)، للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك التقليدية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)، للعوامل الخارجية (التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) في العائد على أصول البنوك التقليدية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)، للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك الإسلامية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)، للعوامل الخارجية (التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) في العائد على أصول البنوك الإسلامية.

نماذج الدراسة:

لغايات تقدير معادلة الانحدار تم استخدام النماذج الآتية قبل اختبار الفرضيات وذلك بالرجوع الى دراسة (Punagi وآخرون، 2022) ودراسة (Mulazid وآخرون، 2019) مع التعديل على بعض المتغيرات وإضافة المتغيرات الخارجية وهي التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تم استخدامها في دراسات أخرى كدراسة (Rizal وآخرون، 2021).

أولاً: نماذج البنوك التقليدية:

قامت الباحثتان بإعداد نموذجين: النموذج الأول لأثر العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك التقليدية و النموذج الثاني لأثر العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك التقليدية كما يلي:

$$ROA = \alpha + \beta_1 CAR + \beta_2 NPL/TL + \beta_3 DER + \beta_4 LDR + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

$$ROA = \alpha + \beta_1 INF + \beta_2 GDPG + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

ROA: العائد على الأصول

CAR: نسبة كفاية رأس المال

NPL/TL: الديون المتعثرة على إجمالي القروض

DER: إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية

LDR: إجمالي القروض على إجمالي الودائع

GDPG: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

INF: معدل التضخم

β_0 : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائي

ثانياً: نماذج البنوك الإسلامية:

قامت الباحثتان بإعداد نموذجين: النموذج الأول لأثر العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية والنموذج الثاني لأثر العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك الإسلامية كما يلي:

$$ROA = \alpha + \beta_1 CAR + \beta_2 NPL/TF + \beta_3 DER + \beta_4 FDR + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

$$ROA = \alpha + \beta_1 INF + \beta_2 GDPG + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

ROA: العائد على الأصول

CAR: نسبة كفاية رأس المال

NPL/TF: الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار.

DER: إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية

FDR: إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع

GDPG: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

INF: معدل التضخم

β_0 : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائي

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

المتغير التابع:

ROA: العائد على الأصول وتم قياسه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول.

المتغيرات المستقلة وتضم:

CAR: نسبة كفاية رأس المال وقد تم استخراجها من التقارير السنوية للبنوك الأردنية.

NPL/TL: وتعتبر هذه النسبة عن المخاطر الائتمانية، حيث تم قياسها بقسمة الديون المتعثرة على إجمالي القروض في البنوك التقليدية، ويقابلها نسبة NPL/TF في البنوك الإسلامية وتم قياسها بقسمة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار.

DER: نسبة المديونية وتم حسابها بقسمة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية.

LDR: وتعتبر هذه النسبة عن مخاطر السيولة، والتي تقاس بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع ويقابلها في البنوك الإسلامية FDR نسبة إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع.

GDPG: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

INF: معدل التضخم.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية بالبنوك الأردنية، وتتمثل الحدود الزمنية بالفترة ما بين 2010-2021.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العوامل المؤثرة في العائد على أصول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الأردن خلال الفترة 2010-2021، وذلك من واقع بياناتها المالية الموجودة في التقارير السنوية المختلفة، ومن خلال البحث والتقصي في مختلف المصادر التي تناولت هذا الموضوع، وتناولت الدراسة ثلاثة مباحث المبحث الأول: أصول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، المبحث الثاني: العائد على الأصول والعوامل المؤثرة فيه، المبحث الثالث: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.

الدراسات السابقة :

من خلال البحث في قواعد البيانات المتخصصة والمكتبات، وفي حدود علم الباحثان فيما يلي اهم الدراسات:

1- دراسة Punagi وآخرون (2022) بعنوان: " Analysis of Factors Affecting of Return on Assets of Banking Companies Before and During Covid-19 Pandemic".

هدفت الدراسة إلى اكتشاف تأثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) والقروض المتعثرة (NPL)، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) في العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة اندونيسيا قبل وأثناء جائحة Covid-19، وقد شملت عينة الدراسة المستخدمة 37 بنكاً، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد، اختبار الافتراض الأساسي الكلاسيكي، واختبار الفرضيات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن CAR ليس لها تأثير إيجابي معنوي على ROA، بينما NPL له تأثير سلبي كبير على ROA، و DER ليس لها تأثير على ROA. كما لا يوجد فرق بين CAR و NPL و DER و ROA قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، كما لا توجد فروق في متغيرات الأداء المالي في اندونيسيا قبل وخلال الجائحة.

2- دراسة Rizal وآخرون (2021) بعنوان: " Internal and External Factors Effects towards Return on Assets in Indonesian Foreign Exchange Sharia Bank".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل الداخلية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية في العائد على الأصول (ROA) في بنك الشريعة للصرف الأجنبي الاندونيسي، وقد تم جمع بيانات ربع سنوية من 2015 إلى 2019 من الميزانية العمومية وقائمة الدخل والتقارير المنشورة عن التضخم، BI، وأسعار الصرف. ووفقاً لاختبار F، كان هناك تأثير كبير بين المتغيرات المستقلة (التمويل، أموال الطرف الثالث، والتضخم، و BI، وأسعار الصرف) على ROA التابع. في حين أظهر اختبار t أنه لا يوجد تأثير كبير للتمويل الجزئي وصناديق الأطراف الثالثة ومعدل BI على ROA، وأظهرت الدراسة وجود زيادة في العائد على الأصول لأن المجتمع ينخرط في التمويل بسبب ارتفاع التضخم.

3- دراسة Purwasih & Wibowo (2021) بعنوان " The Determinants Factors of Profitability Islamic Bank in Indonesia".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لنمو ربحية البنوك الإسلامية في اندونيسيا. واستخدمت البيانات الشهرية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المصرفية عن الفترة يناير 2006-ديسمبر 2019. وكانت متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة مؤشر الإنتاج الصناعي، التضخم، سعر الصرف، وسعر الفائدة. بينما المتغيرات المصرفية المستخدمة هي نسبة كفاية رأس المال، نسبة التمويل غير العاملة، التمويل إلى الودائع، التكلفة التشغيلية، والدخل التشغيلي، بالإضافة إلى المتغير التابع العائد على الأصول. كان من نتائج الدراسة أنه على المدى القصير والطويل فإن سعر الصرف، والتكاليف التشغيلية، والدخل التشغيلي والتمويل غير العامل تؤثر على العائد على الأصول. بينما مؤشر الإنتاج الصناعي، والتضخم، وسعر الفائدة، ونسبة كفاية رأس المال، والتمويل إلى الودائع ليس لها تأثير على العائد

على الأصول، ويعتبر متغير سعر الصرف المتغير الأكثر تأثيراً على المدى القصير وعلى المدى الطويل في ربحية البنوك الإسلامية. ومن المتوقع أن يساعد هذا البحث الصيرفة الإسلامية في تحليل العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية في اندونيسيا.

4- دراسة Mulazid وآخرون (2019) بعنوان: "Factors affecting Return on Assets in Sharia Commercial Banks"

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة على العائد على الأصول في البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد، وتم الحصول على البيانات من التقارير المالية للبنوك خلال ست سنوات. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرات متزامنة على المتغيرات (التمويل المتعثر، التمويل لنسبة الودائع، وتمويل الديون، وتمويل الأسهم، ونسبة الكفاءة التشغيلية، وصافي هامش التشغيل الأساسي) في العائد على الأصول.

5- دراسة Havidz & Setiawan (2015) بعنوان: "The Determinants of ROA (Return on Assets) of Full-Fledged Islamic Banks in Indonesia"

للبنوك الإسلامية في إندونيسيا في الفترة من 2008 - 2011 باستخدام بيانات التقارير المنشورة شهرياً للبنك المركزي (بنك إندونيسيا) مع 3 من البنوك الإسلامية الكاملة في اندونيسيا. وكانت النتائج أن نسبة التمويل إلى الودائع (FDR)، ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DTAR)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) والحجم ونسبة الكفاءة التشغيلية (OER) لديها تأثير كبير في العائد على الأصول، وكان تأثير FDR و DTAR و CAR إيجابياً ومعنوياً تجاه العائد على الأصول، بينما الحجم و OER لهما تأثير سلبي، كما أن الحجم هو أعلى معامل بين المتغيرات المؤثرة، في حين أن FDR هو أضعف معامل يؤثر على العائد على الأصول في البنوك الإسلامية في إندونيسيا.

المبحث الأول: أصول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

المطلب الأول: أصول البنوك التقليدية

تمثل الموجودات أو الأصول منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً فهي مملوكة للمنشأة أو خاضعة لسيطرتها وتكون هذه الأصول سائلة في بعض بنودها وقابلة للتحويل السريع أو البطيء إلى نقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم بتحقيق الإيرادات المستقبلية للمنشأة، وتعتبر الأصول بمجموعها عن استخدامات الأموال في المنشأة فهي تحدد القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل من خلال بعض بنودها وكذلك القرارات الاستثمارية طويلة الأجل من خلال بنودها الأخرى وتنقسم بشكل رئيسي إلى أصول متداولة وأصول ثابتة (النعيمي وآخرون، 2008، ص73). والموجود هو الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل (سمحان، 2016، ص101)

تقوم البنوك التقليدية بتشغيل الموارد المالية للبنك مع مراعاة التوفيق بين السيولة والربحية والضمان وتعتبر القروض والسلف المختلفة والجاري المدين من أهم أشكال التشغيل في هذه البنوك. كما تقوم بتحصيل الأوراق التجارية وخصمها بالإضافة إلى بيع وشراء الأوراق المالية وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة (ياسين ودرويش، 2013) ويعبر عن القروض في القوائم المالية للبنوك التقليدية بمصطلح التسهيلات الائتمانية والتي تعتبر أهم بنود الموجودات في قائمة المركز المالي للبنوك التقليدية. وتتكون الأصول (استخدامات الأموال) في البنوك التقليدية من البنود التالية (القربي، 2013، ص7):

- 1- تقديم القروض والسلف
- 2- الاستثمارات: ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة في الأسهم أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.
- 3- الأرصدة النقدية: وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ فيها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية.

4- الأصول الثابتة: وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه بالإضافة للأصول الثابتة الأخرى مثل الاثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية والإلكترونية، وسائل نقل وغيرها. كما تقدم البنوك التقليدية الخدمات المصرفية المتنوعة كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المتعاملين.

المطلب الثاني: أصول البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام وتوظيف أموالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل من خلال صيغ تمويل متعددة (مشاركة، مضاربة، مربحة، اجارة منتهية بالتمليك، استصناع، سلم ، قروض حسنة وغيرها) في مختلف الأنشطة والتي تعتبر أهم استخدامات الأموال في البنك الإسلامي، بينما تعتبر القروض مقابل فائدة (التسهيلات الائتمانية) كما ذكرنا سابقاً أهم استخدامات الأموال في البنك التقليدي.

تتمثل أهم الموجودات (استخدامات الأموال وتشغيلها) في البنوك الإسلامية في ما يلي (المغربي، 2004، ص94-96):

- 1- تكوين الاحتياطي النقدي لمتطلبات السيولة اللازمة لمقابلة طلبات السحب علي الودائع من قبل أصحاب الودائع الجارية.
- 2- توظيف الأموال الذي قد يأخذ إحدى الصور المتعددة التالية أو بعضها منها: الاستثمار المباشر، المشاركة المنتهية بالتمليك، المشاركة قصيرة الأجل، المضاربة ، المربحة، البيع التأجيري الخ .
- 3- أداء الخدمات المصرفية والمالية المتعددة يمكن القيام بأداء الخدمات المصرفية والمالية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
- 4- القيام بالأنشطة الاجتماعية : يعمل البنك الإسلامي علي تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال أدائه الأنشطة الاجتماعية فيما يتعلق بالزكاة والقروض الحسنة والمشاركة في المشروعات غير الهادفة للربح. ويضاف الى ذلك أية استثمارات يقوم بها البنك كاستثمار في العقارات والأوراق المالية الجائزة شرعاً.

المطلب الثالث: أصول الجهاز المصرفي في الأردن:

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 96.3 % من إجمالي موجودات القطاع المالي في نهاية عام 2021 ، وبلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2021 ما قيمته 57.7 مليار دينار أردني مشكلة ما نسبته 179.8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 174.3 % لعام 2020، وبالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2007-2021) حيث كانت تبلغ 217.2 % في نهاية عام 2007 وأصبحت 179.8 % في نهاية عام 2021 (البنك المركزي الأردني، 2021، ص17) وتتوزع موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2021 بواقع 44.51 مليار دينار للبنوك التقليدية الأردنية (77.1 % من إجمالي موجودات البنوك في الأردن)، و 11.09 مليار دينار للبنوك الإسلامية (19.2 % من إجمالي الموجودات) و 2.15 مليار دينار للبنوك الأجنبية (3.7 % من إجمالي الموجودات) (جمعية البنوك في الأردن، 2022، ص12) وتعتبر محفظة التسهيلات الائتمانية المكون الأكبر لموجودات البنوك العاملة في المملكة حيث شكلت في نهاية عام 2021 ما نسبته 49 % من موجودات البنوك مقابل ما نسبته 50.1 % لعام 2020 ، ويعود الانخفاض في حصة التسهيلات من إجمالي الموجودات إلى نمو الموجودات بشكل أكبر من نمو التسهيلات، ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 91.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 مقابل 90 % لعام 2020. وقد شكلت الموجودات ذات السيولة العالية حوالي 47.7 % من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2021 مقابل 46.3 % في نهاية عام 2020. (البنك المركزي الأردني، 2021، ص ج)

ويعرض الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) اجمالي موجودات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية للفترة (2011-2021) ومعدل نموها.

جدول رقم (1)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار

العام	موجودات البنوك التقليدية	موجودات البنوك الإسلامية	موجودات البنوك التقليدية والإسلامية
2011	31,347.88	4,765.57	36,113.45
2012	32,126.77	5,199.97	37,326.74
2013	35,004.99	5,746.51	40,751.50
2014	36,847.27	6,435.88	43,283.15
2015	38,369.75	6,831.52	45,201.27
2016	38,951.11	7,404.68	46,355.79
2017	39,453.28	7,694.09	47,147.37
2018	40,622.60	7,950.44	48,573.04
2019	42,321.93	8,857.79	51,179.72
2020	43,756.54	9,803.79	53,560.33
2021*	46,660	11,090	57,750

المصدر: جمعية البنوك الأردنية الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن 2011-2020م

*مصدر الموجودات لعام 2021م البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2021م

يظهر من الجدول رقم (1) ارتفاع موجودات البنوك التقليدية عن موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة ويعود ذلك لعدد البنوك التقليدية البالغ 20 بنكاً مقارنة بعدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ 4 بنوك إسلامية، كما يلاحظ زيادة موجودات البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة من 31,347.88 مليون دينار عام 2011 إلى 46,660 مليون دينار عام 2021، كما ارتفعت موجودات البنوك الإسلامية من 4,765.57 مليون دينار إلى 11,090 مليون دينار عام 2021 ووصل إجمالي قيمة موجودات البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الأردن في عام 2021 إلى 57,750 مليون دينار .

جدول رقم (2)

معدل النمو في موجودات البنوك العاملة في الأردن

العام	معدل النمو في موجودات البنوك التقليدية	معدل النمو في موجودات البنوك الإسلامية	معدل النمو في موجودات البنوك التقليدية والإسلامية
2011	-	-	-
2012	2.48%	9.12%	3.36%
2013	8.96%	10.51%	9.18%
2014	5.26%	12.00%	6.21%
2015	4.13%	6.15%	4.43%
2016	1.52%	8.39%	2.55%

1.71%	3.91%	1.29%	2017
3.02%	3.33%	2.96%	2018
5.37%	11.41%	4.18%	2019
4.65%	10.68%	3.39%	2020
7.82%	13.12%	6.64%	2021

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (1)

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن معدل النمو في موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الأردن أكبر من معدل النمو في موجودات البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، مما يدل على الإقبال الكبير من قبل أفراد المجتمع الأردني على التعامل مع البنوك الإسلامية وتزايد الاعتماد عليها في الحصول على التمويل، فقد وصل أعلى معدل نمو لموجودات البنوك الإسلامية 13.12% في عام 2021م بينما وصل أعلى معدل نمو لموجودات البنوك التقليدية 8.96% في عام 2013م وشهدت الأعوام 2016 و2017 أقل معدلات نمو لموجودات البنوك التقليدية 1.52% و1.29% على التوالي، بينما شهدت معدلات النمو لموجودات البنوك الإسلامية تراجعاً في عام 2015 ثم ارتفعت قليلاً في عام 2016 لتشهد انخفاضاً في الأعوام 2017 و2018 إلى أقل معدلات نمو لموجودات البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة ووصل إلى 3.91% و3.33% على التوالي.

المبحث الثاني: مفهوم العائد على الأصول والعوامل المؤثرة فيه

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمفهوم العائد على الأصول وأهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم العائد على الأصول

العائد على الأصول (ROA) نسبة مالية تشير إلى مدى ربحية الشركة فيما يتعلق بإجمالي أصولها، ويمكن لإدارة الشركات والمحللين والمستثمرين استخدام العائد على الأصول لتحديد مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الربح حيث أن ارتفاع العائد على الأصول يعني أن الشركة أكثر كفاءة وإنتاجية في إدارة ميزانيتها العمومية لتحقيق الأرباح، بينما يشير انخفاض العائد على الأصول إلى ضرورة العمل للتحسين (<https://www.investopedia.com/terms/r/returnonassets.asp>).

غالباً ما يقوم المحللون والمديرون الماليون بتقييم عائد الشركة على الاستثمار من خلال مقارنة دخلها باستثماراتها من خلال استخدام نسبة العائد على الأصول والتي يتم قياسها بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (Berk, et.al.,2012,P38)

والعائد على الأصول (ROA) هو نسبة صافي الربح بعد الضريبة على متوسط إجمالي الأصول. توضح هذه النسبة مدى فعالية استخدام الشركة لجميع أصولها في توليد الأرباح، وهذه النسبة هي من نسب الربحية التي تقيس العائد على الاستثمار (Mulazid et. al., 2019,p.3)

نسبة العائد على الأصول تقيس الربحية بالنسبة إلى أصول البنك وبالتالي الأداء العام للبنك وتستخدم لقياس إنتاجية أصول البنك وهي النسبة الأهم لمقارنة كفاءة الأرباح وأداء البنوك (Mehdi,2018,p2) كما تعبر عن قدرة البنك على جني الأرباح من الأصول.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العائد على الأصول

تقسم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية سنبينها في هذا المطلب

أولاً: العوامل الداخلية:

تركز المحددات الداخلية على السمات الخاصة بالبنك وتتأثر بشكل أساسي بقرارات إدارة البنك وأهداف السياسة، بينما تتعلق المحددات الخارجية بخصائص الاقتصاد الكلي وتعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تشغيل وأداء المؤسسات المالية (Suefian & Kamarudin,2012,p3).

تتنوع المحددات الداخلية والمؤثرة في ربحية البنك وبحيث تضم العديد من العوامل منها السيولة والمديونية وحجم البنك وكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية وسنوضح أهم المحددات الداخلية والتي تم استخدامها في هذه الدراسة:

1- نسبة السيولة: وقد تم استخدام نسبة القروض الى إجمالي الودائع لتقدير سيولة البنوك، وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لقروض البنك الممولة من خلال الودائع (قروش وآخرون، 2021، ص 35)، وتعتبر هذه النسبة عن مخاطر السيولة في البنك وترتفع مخاطر السيولة بارتفاع هذه النسبة وتقل مخاطر السيولة بانخفاضها، ان ارتفاع مخاطر السيولة الناتج عن انخفاض السيولة في البنك قد يؤثر بشكل سلبي على العائد على الأصول وذلك لمحاولة البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة السحوبات دون تشغيل النقد وتحقيق الأرباح.

2- نسبة المديونية: وتم احتساب نسبة المديونية بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية وهي من النسب التي توضح مصادر الأموال التي يعمل بها البنك الداخلية والخارجية فارتفاع هذه النسبة يعني أن المنشأة تعمل بالاعتماد على مصادر الأموال الخارجية بشكل أكبر من اعتمادها على أموال المساهمين.

3- كفاية رأس المال: هي مقدار رأس المال المطلوب للمصرف على النحو المنصوص عليه من قبل السلطات القانونية والرقابية من أجل تحقيق السلامة المالية للمصرف (حسون وخلف، 2022، ص 302)، تأخذ إدارة البنوك الأردنية بعين الاعتبار متطلبات البنك المركزي التي تتطلب وجود أموال ذاتية كافية لتغطية نسبة محددة من الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمار المباشر (التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2021، ص 41) وقد قامت هذه الدراسة بالاعتماد في قيم هذه النسبة على نسبة كفاية رأس المال الموجودة في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، وقد تؤثر نسبة كفاية رأس المال بشكل ايجابي أو سلبي في العائد على أصول البنك.

4- مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على أداء المصرف اذ تظهر احتمالية الخسارة بسبب عدم وفاء المدين بالتزاماته تجاه المصرف (حسون وخلف، 2022، ص 303)، ويمكن احتساب المخاطر الائتمانية في البنوك من خلال قسمة إجمالي الديون المتعثرة على إجمالي الديون، ومن المتوقع أن تؤثر هذه النسبة بشكل سلبي على العائد على أصول البنوك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع الديون المتعثرة الى إجمالي الديون مما يعني انخفاض عائد البنك، كما يتوقع أن يكون أثر هذه النسبة بشكل أكبر على البنوك التقليدية لاعتمادها الأساسي في استخدام أصولها على القروض.

5- حجم البنك: يمكن قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك، ويمكن أن يؤدي الحجم الكبير إلى وفورات الحجم وبالتالي زيادة الربحية من ناحية ومن ناحية أخرى فان الحجم الكبير يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الربحية، بسبب تكاليف الوكالة والبيروقراطية (Firtescu & Roman, 2015, p898)، لذلك يعتبر حجم البنك من العوامل المهمة والمؤثرة في العائد على أصول البنوك.

ثانياً: العوامل الخارجية

تتعدد المحددات الخارجية التي تؤثر في ربحية البنوك من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم و سعر الصرف وسعر الفائدة، وسنتحدث في هذه الدراسة عن أهم العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في العائد على أصول البنوك وهي: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. وسنقوم بتوضيح مفهومها كالآتي:

1. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين، وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد، بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب. وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (الوادي، 2009، ص 38). ويعتبر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي يتوقع أن

يكون لها أثر إيجابي في العائد على الأصول في قطاع البنوك مع اختلاف نتائج البحوث التطبيقية حول تأثير الناتج المحلي الإجمالي على ربحية البنوك بين الأثر الإيجابي والسلبي.

2- **معدل التضخم:** ويقصد بمعدل التضخم "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار" (الوادي، 2009، ص189). ويقاس التضخم من خلال معيار المستوى العام للأسعار، ويمكن أن يؤثر التضخم في العائد على أصول البنوك من خلال تأثيره على العائد على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمتعاملين خاصة في البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض بفائدة، حيث يؤثر التضخم في سعر الفائدة والعكس صحيح.

المبحث الثالث : التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

سيتم في هذا المبحث تحليل واختبار فرضيات الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على العائد على أصول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينته:

يضم مجتمع الدراسة البنوك الأردنية، أما عينة الدراسة فتضم ثلاثة عشر بنكاً تقليدياً أردنياً ، وثلاثة بنوك إسلامية أردنية.

ثانياً: متغيرات الدراسة:

تحتوي الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، والتي تتمثل في ما يلي :

المتغير التابع: العائد على الأصول والذي تم احتسابه للبنوك قيد الدراسة خلال فترة الدراسة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول .

المتغيرات المستقلة للبنوك التقليدية: وتضم مجموعة من المتغيرات الداخلية وهي: كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض، ونسبة إجمالي القروض على الودائع، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، والمتغيرات الخارجية وتضم كلا من: التضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة للبنوك الإسلامية: وتضم مجموعة من المتغيرات الداخلية وهي: كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار، ونسبة إجمالي التمويل والاستثمار على الودائع، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، والمتغيرات الخارجية وتتكون من: التضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لعرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات التابع والمستقلة

ومعامل ارتباط بيرسون بين هذه المتغيرات، وكانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للبنوك التقليدية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون
العائد على الأصول	0.0111	0.00516	
كفاية رأس المال	0.172	0.0390	0.143
الديون المتعثرة على إجمالي القروض	0.0838	0.046	0.194-
إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية	0.0656	0.0173	0.426-

إجمالي القروض على إجمالي الودائع	0.647	0.116	0.0280
العوامل الداخلية	0.242	0.0297	-0.065
التضخم	0.0258	0.0226	0.243
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0204.	00115.	0.389
العوامل الخارجية	0.0231	0.0145	0.342

تشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى وجود علاقة ارتباط بلغت (0.143) بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية، بينما أظهرت النتائج العلاقة العكسية بين العائد على الأصول ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض بنسبة (-0.194) وبين العائد على الأصول وإجمالي الالتزامات على حقوق الملكية بنسبة (-0.426)، مما يشير بوضوح إلى أن زيادة الديون المتعثرة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول وارتفاع درجة المخاطرة لدى البنوك التقليدية. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين العائد على الأصول ونسبة إجمالي القروض على الودائع بلغت (0.028). وهذا ما يؤكد اعتماد البنوك التقليدية على ودائع العملاء بشكل رئيسي. كما أظهرت النتائج أن علاقة الارتباط بين العوامل الداخلية مجتمعة والعائد على الأصول بلغت (-0.065)، وهي نسبة متدنية. كما أظهرت النتائج أن التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يرتبطان بالعائد على الأصول بنسبة (0.243) و (0.389) على التوالي، وعلاقة الارتباط بين العوامل الخارجية مجتمعة والعائد على الأصول بلغت (0.342). وهي عوامل تؤثر في العائد على الأصول للبنوك التقليدية بشكل أكبر من العوامل الداخلية. وبناء على النتائج السابقة، يتضح أن هناك عوامل أخرى لها علاقة بالعائد على الأصول في البنوك التقليدية والتي قد تكون عوامل داخلية أو خارجية متعددة أخرى.

وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي للبنوك الإسلامية النتائج الآتية:

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون
العائد على الأصول	0.0092	0.005	
كفاية رأس المال	0.268	0.131	-0.741
الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار	0.0288	0.0326	-0.07
إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية	0.046	0.0233	-0.134
إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع	2.043	1.968	-0.525
العوامل الداخلية	0.596	0.510	-0.557
التضخم	0.0259	0.0228	-0.122
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0.02401	0.01169	-0.049

العوامل الخارجية 0.0231 0.0147 -0.114

تشير النتائج في الجدول رقم (4)، إلى انخفاض المتوسط الحسابي لنسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار والتي بلغت (0.028) وهي أقل من مثيلاتها في البنوك التقليدية والتي بلغت (0.083) وإجمالي الالتزامات على حقوق الملكية (0.046) بينما بلغت في البنوك التقليدية (0.0656)، وقد يعود ذلك إلى انخفاض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك لاعتماد البنوك التقليدية على القروض في استخدامه لأمواله، بينما يعتمد البنك الإسلامي على صيغ تمويل إسلامية متنوعة، كما أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والذي بلغ (0.268) أعلى منه للبنوك التقليدية والبالغ (0.172).

كما أشارت النتائج في الجدول رقم (4) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الأصول، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار والعائد على الأصول، وإجمالي التمويل والاستثمار على حقوق الملكية والعائد على الأصول. ومن الواضح أيضاً أن العوامل الداخلية مجتمعة ترتبط بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية بعلاقة ارتباط عكسية بلغت (-0.557). كما يرتبط التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة ارتباط عكسية بالعائد على الأصول، وكذلك العوامل الخارجية مجتمعة ترتبط مع العائد على الأصول بعلاقة عكسية ونسبة (-0.114).

رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وتم احتساب الاحصاء الوصفي، كما تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وتحليل ANOVA للوصول إلى نتائج الفرضيات والمتعلقة بأثر المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول للبنوك الأردنية خلال الفترة (2010-2021).

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والمتعلقة باختبار فرضيات الدراسة للبنوك التقليدية ما يلي:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل ANOVA لأثر العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك التقليدية

المتغير	Sig(1-tailed)	R	R ²	Sig F change	Regression	Residual
العوامل الداخلية	0.012	0.560	0.134	0.000	0.001	0.003

المتغير التابع: العائد على الأصول

تشير النتائج في الجدول (5) بأن هناك قيمة منخفضة لقدرة المتغيرات الداخلية في تفسير تباين المتغير التابع المتمثل بالعائد على الأصول في البنوك التقليدية حيث بلغت قيمة R^2 (0.134)، كما تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك التقليدية، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.000) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك التقليدية. ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك التقليدية.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار لأثر كل عامل من العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك التقليدية

المتغير	Beta	Std. Error	T	Sig
العامل الثابت(constant)	0.017	0.006	2.709	0.008
كفاية رأس المال	-0.013	0.010	-1.242	0.216
الديون المتعثرة على إجمالي القروض	-0.034	0.008	-4.359	0.000
إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية	-0.183	0.025	-7.298	0.000
إجمالي القروض على الودائع	-0.008	0.003	-0.191	0.012

المتغير التابع: العائد على الأصول

وعند فحص هذا الأثر لكل متغير على حدا كما هو موضح في الجدول رقم (6) فقد وجد أنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال في العائد على الأصول للبنوك التقليدية حيث بلغت نسبة الدلالة (0.216) وهي غير دالة إحصائياً، ووجود أثر سلبي لنسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض، وذلك يتوافق مع دراسة (Punagi وآخرون، 2022)، كما يتضح من الجدول وجود أثر لكل من نسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، وإجمالي القروض على الودائع في العائد على الأصول حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000)، و (0.012) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً.

وعند اختبار أثر العوامل الخارجية في العائد على الأصول للبنوك التقليدية ، كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7)

تحليل ANOVA لأثر العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك التقليدية

المتغير	Sig(1-tailed)	R	R ²	Sig F change	Regression	Residual
العوامل الخارجية	0.000	0.401	0.160	0.000	0.001	0.003

المتغير التابع: العائد على الأصول

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار لأثر كل عامل من العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك التقليدية

المتغير	Beta	Std. Error	T	Sig
العامل الثابت(constant)	0.007	0.001	9.229	0.000
التضخم	0.047	0.037	1.276	0.000
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0.132	0.47	2.82	0.005

المتغير التابع: العائد على الأصول

يلاحظ من الجدول رقم (7) والجدول رقم (8)، أن العوامل الخارجية والمتمثلة في معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي تؤثر في العائد على الأصول للبنوك التقليدية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه نرفض الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل الخارجية (التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) في العائد على أصول البنوك التقليدية، ونقبل الفرضية البديلة وذلك بوجود أثر للعوامل الخارجية في العائد على الأصول للبنوك التقليدية.

بينما كانت نتائج التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات المتعلقة بالبنوك الإسلامية كما يلي :

جدول رقم (9)

نتائج تحليل ANOVA لأثر العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية

المتغير	Sig(1-tailed)	R	R2	Sig F change	Regression	Residual
العوامل الداخلية	0.000	0.872	0.760	0.000	0.001	0.000

المتغير التابع: العائد على الأصول

تشير نتائج الجدول رقم (9) الى أن المتغيرات الداخلية لها قدرة كبيرة في تفسير التباين في متغير العائد على الأصول في البنوك الإسلامية حيث بلغت R^2 (0.76)، كما يوضح الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية، وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك الإسلامية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للعوامل الداخلية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار، ونسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي التمويل والاستثمار على إجمالي الودائع) في العائد على أصول البنوك الإسلامية.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار لأثر كل عامل من العوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية

المتغير	Beta	Std. Error	T	Sig
العامل الثابت(constant)	0.033	0.025	1.305	0.202
كفاية رأس المال	-0.0408	0.008	-5.941	0.000
الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار	-0.026	0.016	-1.62	0.116
إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية	-0.174	0.039	-4.508	0.000
إجمالي التمويل والاستثمار على الودائع	0.001	0.000	2.391	0.023

المتغير التابع: العائد على الأصول

يوضح الجدول رقم (10) نتائج أثر كل متغير من المتغيرات الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية، حيث تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال عند مستوى دلالة (0.000)، وإجمالي التمويل والاستثمار على الودائع عند مستوى دلالة (0.023)، وتلك النتائج تتوافق مع دراسة (Havidz & Setiawan, 2015) ودراسة (Mulazid, 2019)، كما يوضح الجدول وجود أثر لإجمالي الالتزامات على حقوق الملكية عند مستوى دلالة (0.000) في العائد على أصول البنوك الإسلامية، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار في العائد على أصول البنوك الإسلامية، حيث بلغت نسبة الدلالة (0.116) وهي غير دالة إحصائياً.

ان وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال يعبر عن أهمية الكفاءة في استغلال رأس مال البنك الإسلامي في أصول تعود بالعائد عليه حيث تستثمر البنوك الإسلامية أصولها في صيغ تمويل متنوعة، ولم يكن لهذه النسبة أي تأثير في العائد على أصول البنوك التقليدية، كما أن نسبة إجمالي التمويل والاستثمار على الودائع لها تأثير إيجابي في العائد على أصول البنك الإسلامي مما يظهر السيولة العالية في البنوك الإسلامية الأردنية وأهمية استثمار هذه السيولة في تحقيق أرباح من خلال صيغ التمويل

الإسلامية، بينما كان أثر هذه النسبة سلبياً في البنوك التقليدية مما يدل على أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من مخاطر السيولة ويقلل من ربحية البنك.

ومن الملاحظ أيضاً أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الديون المتعثرة على إجمالي التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، بينما يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة الديون المتعثرة على إجمالي القروض في البنوك التقليدية، مما يشير بوضوح إلى أن زيادة الديون المتعثرة في البنوك التقليدية يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول وارتفاع درجة المخاطر الائتمانية لدى البنوك التقليدية خاصة أن القروض بفائدة هي طريقة التمويل المستخدمة في هذه البنوك، بينما لا ينطبق ذلك على البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بالفوائد الربوية.

كما نلاحظ من النتائج وجود أثر سلبي لنسبة إجمالي الالتزامات على حقوق الملكية في العائد على الأصول في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ويدل ذلك على أن ارتفاع التزامات البنك بشكل أكبر من حقوق الملكية يزيد من مديونية البنك ويعرضه لمخاطر مما يقلل من الربحية.

أما بالنسبة لنتائج أثر العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك الإسلامية، فقد جاءت كما يلي:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل ANOVA لأثر العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك الإسلامية

المتغير	Sig(1-tailed)	R	R ²	Sig F	Regression	Residual
العوامل الخارجية	0.000	0.123	0.015	0.779	0.000	0.001

المتغير التابع: العائد على الأصول

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار لأثر كل عامل من العوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك الإسلامية

المتغير	Beta	Std. Error	T	Sig
العامل الثابت (constant)	0.010	0.002	5.394	0.000
التضخم	-0.056	0.086	-0.652	0.519
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0.028	0.108	0.261	0.796

المتغير التابع: العائد على الأصول

تشير نتائج الجداول السابقة، إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية في العائد على الأصول للبنوك الإسلامية، وعند اختبار أثر التضخم في العائد على الأصول في البنوك الإسلامية فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية؛ حيث بلغ مستوى الدلالة (0.519) وذلك يتوافق مع دراسة (Purwasih & Wibowo، 2021)، مما يشير بوضوح إلى أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بمعدلات التضخم من البنوك التقليدية والسبب في ذلك يعود إلى عدم تعامل البنوك الإسلامية بالفائدة والتي تتأثر وتؤثر بشكل كبير في معدل التضخم، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العائد على أصول البنوك الإسلامية، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.796)، وبذلك نقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للعوامل الخارجية (التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) في العائد على أصول البنوك الإسلامية.

النتائج:

- 1- ان معدل النمو في أصول البنوك الإسلامية العاملة في الأردن أكبر من معدل النمو في أصول البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، مما يدل على الاقبال الكبير من قبل أفراد المجتمع الأردني على التعامل مع البنوك الإسلامية.
- 2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك التقليدية الأردنية.
- 3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك التقليدية الأردنية.
- 4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية في العائد على أصول البنوك الإسلامية الأردنية.
- 5- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية في العائد على أصول البنوك الإسلامية الأردنية.

التوصيات

توصي الباحثان بناء على النتائج السابقة بما يلي:

- 1- تركيز إدارة البنوك التقليدية الأردنية على تقليل المخاطر الائتمانية لما لها من أثر بالغ في العائد على أصولها.
- 2- التوسع في إنشاء بنوك إسلامية في الأردن لزيادة الاقبال على هذه البنوك من قبل أفراد المجتمع الأردني.
- 3- إجراء أبحاث تتعلق بالعوامل المؤثرة على العائد على أصول البنوك باستخدام متغيرات أخرى جديدة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- حسون، هالة وخلف، وحيدة، (2022م) *تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط)*، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 1، (297- 318).
- سمحان، حسين، (2016)، *أسس العمليات المصرفية الإسلامية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ط2.
- القربي، محمد، (2013م)، *محاسبة البنوك*، دليل المحاسبين .
- قروش، عيسى وفضيلي، سمية وعز الدين، عبد الرؤوف (2021)، *تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2019)*، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، (31-46).
- المغربي، عبد الحميد (2004م)، *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- النعمي، تايه، والساقي، سعدون، وسلام، أسامة وموسى، شقيري (2008 م) *الإدارة المالية النظرية والتطبيق*، دار المسيرة، عمان - الأردن، ط2.
- الوادي، محمود وعساف، أحمد (2009م). *الاقتصاد الكلي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1.
- ياسين، فؤاد ودرويش، أحمد (2013م)، *المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية*، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية.

التقارير السنوية

- البنك المركزي الأردني، *التقرير السنوي لعام 2020م*.
- البنك المركزي الأردني، *تقرير الاستقرار المالي لعام 2021م*.
- البنك العربي الإسلامي الدولي، *التقرير السنوي لعام 2021م*.

جمعية البنوك الأردنية، تقارير الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن للفترة 2011-2020م.

جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2020-2021، كراسة رقم 1، المجلد رقم 13، 2022م.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية

- Aziz, Nor Izzati (2017): *Islamic Banking Profitability: Roles Played by Internal and External Banking Factors*, JMFIR, Vol.14, NO.1, 23-38.
- Berk, Jonathan; Demarzo, Peter; Harford, Jarrad, *Fundamentals of corporate Finance*, Person Education Limited, Second edition, 2012.
- Firtescu, Bogdan; Roman, Angela (2015): *Internal and External Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Bulgaria and Romania*, Annals of Faculty of Economics, vol. 1, issue 1, 896-904.
- Havidz, Shinta Amalina Hazrati; Setiawan, Chandra (2015): *The Determinants of ROA (Return on Assets) of Full-Fledged Islamic Banks in Indonesia*, Jurnal MIX, Volume V, No. 1, 161 – 175.
- Mehdi, Ferrouhiei (2018): *Determinants of banks' profitability and performance: an overview*, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 89470.
- Mulazid, Ade Sofyan; Afriandi, Redho; Aliht, Herni (2019): *Factors Affecting Return on Assets in Sharia Commercial Banks*, Jurnal Kajian Ekonomi Islam -Volume 4, Nomor 1, pp 1-9.
- Punagi, Mirza, Mardi; Fauzi; Achmad (2022): *Analysis of Factors Affecting of Return on Assets of Banking Companies Before and During Covid-19 Pandemic*, International Economic Issues (Marginal), Volume 2 Issue 1, pp.86-98.
- Purwasih, Herawati ; Wibowo, Wisnu (2021) : *The Determinants Factors of Profitability Islamic Bank in Indonesia*, Jurnal Muara Ilmu Ekonomi dan Bisnis, Vol. 5, No. 1, pp. 89-98.
- Rizal, Rizal; Marlion, Farid Ahmad; Pasrizal, Himyar , Anita, Rini (2021): *Internal and External Factors Effects towards Return on Assets in Indonesian Foreign Exchange Sharia Bank*, Muqtasid, 12 (1), 49-62.
- Sufian, Fadzlan; Kamarudin, Fakarudin (2012): *Bank-Specific and Macroeconomic Determinants of Profitability of Bangladesh's Commercial Banks*, Bangladesh Development Studies, Vol. XXXV, December, No. 4, pp 1-29.

المواقع الإلكترونية

<https://www.investopedia.com/terms/r/returnonassets.asp>

ثالثاً: رومنة المراجع العربية

- Ḥassūn, Ḥālah wa-Khalaf, Waḥīdah, (2022), taḥlīl wa-qiyās al-‘awāmil al-dākhiliyah al-mu’aththirah ‘alā Ribḥīyat al-maṣārif al-Tijārīyah (dirāsah taṭbīqīyah ‘alā Maṣrif Baghdād wmsrf al-Sharq al-Awsaṭ (, Majallat al-riyādah lil-māl wa-al-a‘māl, al-mujallad al-thālith, al-‘adad 1, (297-318).
- Samḥān, Ḥusayn, (2016), Usus al-‘amalīyāt al-maṣrifīyah al-Islāmīyah, Dār al-Masīrah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Ṭibā‘ah, ‘mān-al-Urdun, t2
- al-Qurbā, Muḥammad, (2013) Muḥāsabat al-bunūk, Dalīl al-muḥāsabīn,
- Qurūsh, ‘Isā wfḍly, Sumayyah w‘z al-Dīn, ‘Abd al-Ra‘ūf (2021), Taqyīm al-adā’ al-mālī lil-bunūk al-Tijārīyah bi-istikhdām al-nasab almālyt-dirāsah majmū‘ah min al-bunūk al-Tijārīyah al-Jazā’irīyah khilāl al-fatrah (2015-2019), Jāmi‘at al-‘Ulūm al-iqtisādīyah wa-al-tasyīr wa-al-‘Ulūm al-Tijārīyah, al-mujallad 14, al-‘dd1, (31-46)
- al-Maghribī, ‘Abd al-Ḥamīd (2004), al-Idārah al-Istirāṭijīyah fī al-bunūk al-Islāmīyah, al-Bank al-Islāmī lil-Tanmiyah, al-Ma‘had al-Islāmī lil-Buḥūth wa-al-Tadrīb.

al-Nu‘aymī, Tāyah, wālsāqy, Sa‘dūn, wa-salām, Usāmah wa-Mūsá, Shuqayrī (2008M) al-Idārah al-mālīyah al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq, Dār al-Masīrah, ‘Ammān-al-Urdun, ṭ2.

al-Wādī, Maḥmūd w’sāf, Aḥmad (2009). al-iqtisād al-kullī, Dār al-Masīrah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Ṭibā‘ah, ‘Ammān, al-Urdun, Ṭ1.

Yāsīn, Fu‘ād wdrwysh, Aḥmad (2013), al-muḥāsabah al-maṣrifīyah fī al-bunūk al-Tijārīyah wa-al-Islāmīyah, Dār alyāzwrđy al-‘Ilmīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, ‘mān-al-Urdun, al-Ṭab‘ah al-‘Arabīyah.

al-Bank al-Markazī al-Urdunī, al-taqrīr al-Sanawī li-‘ām 2020m.

al-Bank al-Markazī al-Urdunī, taqrīr al-istiqrār al-mālī li-‘ām 2021m.

al-Bank al-‘Arabī al-Islāmī al-dawlī, al-taqrīr al-Sanawī li-‘ām 2021m.

Jam‘īyat al-bunūk al-Urdunīyah, Taqārīr al-adā’ al-muqāran lil-bunūk al-‘āmilah fī al-Urdun lil-fatrah 2011-2020m.

Jam‘īyat al-bunūk fī al-Urdun, al-adā’ al-muqāran lil-bunūk al-‘āmilah fī al-Urdun khilāl ‘āmy2020-2021, Kurrāsah raqm 1, al-mujallad raqm 13, 2022m.